مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Photo Source: Prime Minister's Office of Japan (2023)

الذكرى الـ 70 للتعاون بين السعودية واليابان: نحو شراكة استراتيجية ومتطورة

نوريكو سوزوكي

مستشار اول

مركز الخليج للأبحاث ـ طوكيو ـ اليابان

في عام ٢٠٢٥م، تحتفل المملكة العربية السعودية واليابان بالذكرى السبعين لعلاقاتهما الدبلوماسية – وهو حدث يسلط الضوء على شراكة ديناميكية ومرنة وعميقة بين أكبر اقتصاد في العالم العربي وأحد أكثر الاقتصادات تقدما في آسيا. على مدى العقود السبعة الماضية، تطورت العلاقة من أساس تجارة الطاقة إلى شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد تشمل الاستثمار والبنية التحتية والتكنولوجيا والثقافة والاستقرار الإقليمي. وبالتالي، توفر الذكرى السبعين فرصة لتقييم المشهد الحالي، وتحديد أفضل السبل المستقبلية للتعاون، لا سيما في ضوء الطموحات المشتركة طويلة الأجل مثل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ واستراتيجية اليابان الحرة والمفتوحة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

١. إرساء الأساس لشراكة استراتيجية

أقامت المملكة العربية السعودية واليابان علاقات دبلوماسية عام ١٩٥٥م، خلال فترة كانت فيها اليابان تعيد بناء قاعدتها الصناعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وتبحث بشكل عاجل عن مصادر مستقرة وطويلة الأجل للطاقة. في غضون ذلك، كانت المملكة تبرز كقوة رئيسية منتجة للنفط، ووجدت في اليابان شريكًا ملتزما في التكنولوجيا ومتقدمة صناعيًا، وسرعان ما أصبحت تجارة النفط الخام حجر الزاوية في العلاقات الثنائية، وبحلول السبعينيات، أصبحت اليابان واحدة من أكبر مستوردي النفط السعودي، بينما برزت المملكة كمورد رئيسي لليابان.

جاءت نقطة التحول التاريخية عام ١٩٧٤م، مع الزيارة الرسمية للملك فيصل بن عبد العزيز إلى اليابان – وهي أول زيارة من نوعها يقوم بها ملك سعودي. ولم يرمز الحدث إلى تعميق العلاقات الدبلوماسية فحسب، بل أيضا بدأ حوارًا سياسيًا رفيع المستوى ومهد للتعاون الاستراتيجي طويل الأمد. شهد ذلك العقد نفسه بداية التعاون الصناعي وفي البنية التحتية على نطاق واسع، حيث وسعت البيوت التجارية اليابانية الرائدة والشركات الهندسية مثل شركة ميتسوبيشي وماروبيني، وسوميتومو، وJGC وجودها في جميع أنحاء المملكة

ومن أبرز الأمثلة على هذا التعاون دخول شركة سوميتومو للكيماويات وميتسوبيشي للكيماويات إلى صناعة البتروكيماويات المتنامية في المملكة، وغالبا ما يكون ذلك بالشراكة مع أرامكو السعودية. شكلت هذه المشاريع انتقالًا من العلاقات بين المشتري والبائع في النفط الخام إلى التعاون الصناعي ذي القيمة المضافة.

أحد المشاريع الرئيسية هو شركة رابغ للتكرير والبتروكيماويات (بترورابغ)، وهي مشروع مشترك تأسس في عام ٢٠٠٥ م، بين أرامكو السعودية وشركة سوميتومو للكيماويات. يقع هذا المجمع المتكامل على ساحل البحر الأحمر في رابغ، ويضم مرافق التكرير وإنتاج البتروكيماويات. كانت بترورابغ واحدة من أولى المبادرات في إطار استراتيجية المملكة العربية السعودية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعكس ثقة اليابان في الطموحات الصناعية للمملكة. لا يدعم المشروع خلق القيمة المحلية السعودية فحسب، بل يؤمن أيضا سلاسل التوريد طويلة الأجل للصناعات اليابانية.

كما لعبت شركة ميتسوبيشي للكيماويات دورا مهما في مشهد البتروكيماويات في السعودية من خلال مشاركتها في المشاريع المشتركة ومبادرات نقل التكنولوجيا التي تهدف إلى تطوير المواد المستدامة والتصنيع الكيميائي. سهلت هذه الارتباطات الصناعية تبادل الخبرات اليابانية في الكفاءة والإدارة البيئية والابتكار.

وبعيدا عن قطاع الكيماويات، توسع الاستثمار الياباني في توليد الطاقة، وتحلية المياه، والبنية التحتية، والنقل. ساهمت شركات مثل هيتاشي وتوشيبا وكاواساكي للصناعات الثقيلة في البنية التحتية للطاقة والمياه، بينما تمتلك تويوتا ونيسان شبكات سيارات وتوزيع في جميع أنحاء المملكة. ساعدت هذه الاستثمارات المستمرة في تشكيل الأساس الصناعي للمملكة العربية السعودية وخلقت أيضا ثقة مؤسسية دائمة بين البلدين.

في هذا السياق، أرست العلاقة التاريخية بين اليابان والسعودية في مجال الطاقة أساسا متينا للتعاون طويل الأمد، ليس فقط في مجال أمن الطاقة، ولكن أيضا في تبادل التكنولوجيا والتنمية الصناعية والتنويع الاقتصادي الاستراتيجي. وقد مهدت هذه المشاركات المبكرة الطريق للشراكة الأوسع نطاقا والأكثر استراتيجية التي نشهدها اليوم في إطار مثل رؤية السعودية اليابانية ٢٠٣٠.

٢. التحول الاستراتيجي ورؤية المملكة ٢٠٣٠

شهد القرن الحادي والعشرين نقطة تحول. وفي حين أن تجارة الطاقة لا تزال ضرورية، فقد تحرك كلا البلدين نحو شراكة استراتيجية أوسع. كان المحفز الأكثر أهمية لهذا التحول هو رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وهي خطة المملكة طويلة الأجل التي تم إطلاقها في عام ٢٠١٦ تحت قيادة صاحب السمو الملكي ولي العهد محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود. تهدف رؤيته إلى تنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على النفط، وتمكين الشباب والنساء، ورفع الحضور العالمي للمملكة العربية السعودية.

انطلاقا من التزام ولي العهد الثابت بالإصلاح والابتكار، شرعت المملكة العربية السعودية في سلسلة من المبادرات الجريئة، بما في ذلك إنشاء نيوم – مشروع مدينة ذكية طموح على البحر الأحمر يجسد التحول المستقبلي للمملكة في الاستدامة والتكنولوجيا ونمط الحياة.

وإدراكا لنقاط القوة الصناعية والتكنولوجية والإدارية لليابان، حددت المملكة العربية السعودية اليابان كشريك استراتيجي رئيسي في تحقيق رؤية ٢٠٣٠. في عام ٢٠١٧م، أطلق البلدان إطار التعاون الثنائي «رؤية السعودية اليابانية ٢٠٣٠». تربط هذه المبادرة أهداف الإصلاح السعودية بالقدرات اليابانية عبر قطاعات متنوعة مثل البنية التحتية والرعاية الصحية والطاقة المتجددة، والمدن الذكية، والترفيه، والتصنيع.

لعبت الشركات اليابانية دورًا بارزًا في خطة التنويع في السعودية ضمن رؤية ٢٠٣٠. في قطاع البنية التحتية، شاركت شركات مثل هيتاشي زوسن وتوري بنشاط في مشاريع تحلية المياه، مما ساعد في مواجهة تحديات الأمن المائي طويلة الأجل في المملكة العربية السعودية. في مجال النقل، ساهمت شركة Mitsubishi Heavy Industries و NEC في تطوير المترو والسكك الحديدية، وتوفير أنظمة إشارات متقدمة وحلول موفرة للطاقة. تشارك الشركات اليابانية أيضا في مبادرات المدن الذكية والتحول الرقمي، حيث تجلب الخبرة في الأتمتة وكفاءة الطاقة والأمن السيبراني لمشاريع مثل نيوم وغيرها من المشاريع العملاقة.

بالإضافة إلى البنية التحتية والتكنولوجيا، أصبحت الصناعات الثقافية والإبداعية في اليابان أيضا ذات تأثير متزايد في المملكة العربية السعودية. احتضن قطاع الترفيه سريع النمو في المملكة صناعة الرسوم المتحركة والألعاب والمحتوى الرقمي اليابانية. على سبيل المثال، دخل المستثمرون السعوديون في شراكة مع الاستوديوهات اليابانية وشركات الألعاب للمشاركة في تطوير المشاريع، في حين أن مهرجانات الرسوم المتحركة وبطولات الرياضات الإلكترونية التي

تتميز بمحتوى ياباني تجتذب مشاركة كبيرة من الشباب. يسلط هذا التعاون الضوء على كيفية توسع الشراكة إلى ما هو أبعد من روابط الطاقة التقليدية إلى المجالات التي يتردد صداها بقوة لدى جيل الشباب في السعودية.

٣. الدبلوماسية الثنائية والمشاركة الجيوستراتيجية

لا تقتصر العلاقات السعودية اليابانية على المجال الاقتصادي والطاقة. في حين أن الجانبين لا يحتفظان بتحالف عسكري رسمي، إلا أن حوارهما الدبلوماسي والأمني قد تعمق بشكل مطرد، مما يعكس اعترافا مشتركا بالبيئة الجيوسياسية المعقدة في الشرق الأوسط ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ. تطورت المشاورات الاستراتيجية بين الحكومتين إلى ما هو أبعد من المسائل الاقتصادية والسياسية التقليدية لتشمل الاستقرار الإقليمي والأمن البحري ومكافحة الإرهاب وحماية البنية التحتية للطاقة.

وقد أكدت اليابان باستمرار على أهمية السلام والاستقرار في الشرق الأوسط – ليس فقط كمسألة مسؤولية دولية، ولكن أيضا كضرورة استراتيجية لأمن الطاقة الخاص بها. وقد أكد تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وإيران وكذلك بين إسرائيل وإيران، فضلا عن الصراعات في اليمن وغزة. ردا على ذلك، تبنت اليابان نهجا نشطا، ولكن غير منحاز يدعم خفض التصعيد والحوار مع الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية مع جميع أصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسيين.

منذ أوائل عام ٢٠٢٠م، نشرت اليابان سفن وطائرات دورية تابعة لقوة الدفاع الذاتي البحرية في شمال بحر العرب وخليج عمان في إطار مهمة مستقلة – متميزة عن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة – لحماية السفن التجارية، بما في ذلك الناقلات التي ترفع العلم الياباني.

تسلط هذه المهمة الضوء على التزام طوكيو بضمان حرية الملاحة وتعكس استعداد اليابان لتحمل مسؤولية دولية أكبر في حدود دستورها السلمي.

أضفت المملكة العربية السعودية واليابان طابعا مؤسسيا على حوارهما الأمني من خلال اجتماعات منتظمة رفيعة المستوى، بما في ذلك مشاورات بين وزارتي الخارجية والدفاع. تتناول هذه الحوارات مجموعة واسعة من القضايا مثل الأمن السيبراني والتعاون الطبي العسكري والحد من التسلح وتقييمات التهديدات الإقليمية. كما زادت اليابان من مشاركتها مع دول مجلس التعاون الخليجي وعقدت مشاورات استراتيجية مع دول الخليج بشأن أطر الأمن الإقليمية، والطاقة، وتنسيق المساعدات الإنسانية.

في البيئات متعددة الأطراف، تعاون البلدان في مبادرات أوسع مثل مجموعة العشرين، حيث عززت المملكة العربية السعودية واليابان الاستقرار الاقتصادي العالمي واستراتيجيات الاستجابة لجائحة كوفيد. والجدير بالذكر أن مشاركة ولي العهد سمو الأمير محمد بن سلمان في قمة مجموعة العشرين في أوساكا لعام ٢٠١٩ والتواصل الأخير لرئيس الوزراء فوميو كيشيدا مع قادة الخليج يسلطان الضوء على الأهمية التي يوليها كلا البلدين للظهور الدبلوماسي والمشاركة متعددة الأطراف. ورحبت اليابان بدور السعودية الإقليمي وأعربت عن اهتمامها بالمساهمة في جهود الوساطة وإعادة الإعمار الإقليمية، بما في ذلك سيناريوهات ما بعد الصراع مثل اليمن أو سوريا.

علاوة على ذلك، هناك تقارب متزايد في كيفية إدراك البلدين للتهديدات الأمنية غير التقليدية. وتؤكد استراتيجية اليابان في منطقة المحيطين الهندي والهادئ على الاتصال وسيادة القانون والوعي بالمجال البحري – وكلها تتماشى مع اهتمام السعودية

الناشئ بتطوير البنية التحتية البحرية على طول البحر الأحمر وموقعها الجيوسياسي الأوسع في منطقة المحيط الهندي. كما يكتسب الحوار حول التكنولوجيا الاستراتيجية وأمن الفضاء والأمن الاقتصادي زخما.

ومن المتوقع أن تعمق السعودية واليابان تعاونهما الأمني من خلال الحوار المؤسسي الموسع، وبرامج التدريب المشتركة، والمشاركة في أطر الاستقرار الإقليمي. في حين أن الاصطفاف الدفاعي الرسمي لا يزال غير مرجح بسبب القيود الدستورية لليابان والشراكات العالمية المتنوعة للمملكة، لكن يعمل كلا البلدين بشكل متزايد كلاعبين استراتيجيين متكاملين – مع إعطاء الأولوية للنظام الإقليمي والاستقرار ومنع نشوب الصراعات.

٤. دبلوماسية القوة الناعمة والتبادل الثقافي – من إكسبو ٢٠٢٥ أوساكا إلى إكسبو ٢٠٣٠ الرياض

في حين أن العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين راسخة منذ فترة طويلة، برزت الدبلوماسية الثقافية والتبادل الشعبي بشكل متزايد كركائز حاسمة للعلاقات الثنائية، خاصة في العقد الماضي. بينما تعزز المملكة العربية السعودية الانفتاح الثقافي في إطار رؤية ٢٠٣٠، وجدت القوة الناعمة لليابان في الثقافة البوب والتعليم والابتكار صدى قويا بين الجماهير السعودية، وخاصة الأجيال الشابة.

أصبحت ثقافة البوب اليابانية – بما في ذلك الرسوم المتحركة والمانجا والألعاب الرقمية والتصميم – جسرا ثقافيا بين البلدين. يظهر الشباب السعودي تقاربا قويا مع المحتوى الياباني، حيث اكتسبت مهرجانات الرسوم المتحركة وأحداث الأزياء التنكرية وعروض الأفلام اليابانية زخما في المدن الكبرى مثل الرياض وجدة. استضافت الهيئة العامة للترفيه ووزارة الثقافة في المملكة فعاليات ذات طابع ياباني، وتستكشف استوديوهات الرسوم المتحركة اليابانية بشكل متزايد فرصا للمشاركة في إنتاج المحتوى مع شركاء سعوديين. في عام ٢٠٢٢م، وقعت مؤسسة مسك السعودية اتفاقيات تعاون ثقافي مع مؤسسات يابانية، تهدف إلى دعم مشاركة الشباب والتعلم عبر الثقافات.

تمثل الرياضات الإلكترونية والألعاب، ساحة سريعة النمو للتفاعل الثنائي. تشارك اليابان، بصفتها رائدة عالميا في تطوير الألعاب، بشكل متزايد في استراتيجية الترفيه الرقمي الموسعة للمملكة. يوفر الأولمبياد الإلكتروني القادم ٢٠٢٥ في الرياض – الذي يستضيفه الاتحاد السعودي للرياضات الإلكترونية – فرصة فريدة لليابان للمشاركة ليس فقط كمنافس، ولكن أيضا كشريك في بناء البنية التحتية الرقمية ومنصات الألعاب والمحتوى الإبداعي. يتم الترحيب بالشركات اليابانية ومنشئي المحتوى في النظام الترفيهي المتطور في السعودية، مما يشير إلى عمق الاهتمام المتبادل بهذا القطاع عالي النمو.

التبادل التعليمي هو مجال آخر يظهر زخمًا متجددًا. تعمل الجامعات اليابانية على توسيع نطاق وصولها إلى الطلاب السعوديين من خلال برامج البحث المشتركة والمنح الدراسية ومبادرات التدريب التقني. وبالمثل، يتزايد تدريجيا عدد الطلاب والباحثين اليابانيين الذين يتعاملون مع نظرائهم السعوديين – لا سيما في مجالات الطاقة والروبوتات والدراسات الإسلامية. تعمل مراكز الفكر والمؤسسات الأكاديمية، بما في ذلك مركز الخليج للأبحاث ومعاهد السياسة العامة اليابانية، على تعميق الجهود التعاونية من خلال المؤتمرات والزمالات الزائرة ومنصات حوار الشباب.

كما أن تبادل السياحة والتراث الثقافي يكتسب الظهور أيضا. مع انفتاح المملكة العربية السعودية الجديد على الزوار الدوليين وسمعة اليابان العالمية في خدمات السياحة عالية الجودة، بدأ كلا البلدين في استكشاف التعاون في التدريب على الضيافة والحفاظ على التراث وتطوير السياحة الثقافية. تعمل السعودية على جذب السياح اليابانيين من خلال تسهيل متطلبات التأشيرات والترويج لوجهات مثل العلا والدرعية وساحل البحر الأحمر. وفي الوقت نفسه، تستضيف اليابان معارض تقدم الفن والآثار والمأكولات السعودية، مما يساهم في زيادة الوعي الثقافي التوازن.

تعليم اللغة هو مجال آخر طويل الأجل للنمو. يتم إدخال برامج اللغة اليابانية في المدارس والجامعات السعودية، بينما يتم الترويج للغة العربية والدراسات الثقافية الإسلامية في مؤسسات في اليابان. تساعد هذه المبادرات في تنمية جيل جديد من الخبراء عبر الثقافات الذين يمكنهم الحفاظ على التفاهم الثنائي في العقود القادمة.

باختصار، لم تعد الدبلوماسية الثقافية جانبا هامشيا من العلاقات اليابانية ـ السعودية، بل أصبحت مركزية لكيفية بناء البلدين روابط مجتمعية طويلة الأجل. من خلال الاستثمار في الصناعات الإبداعية والتعاون الرقمي والتعليم والتقدير الثقافي المتبادل، تعزز المملكة واليابان شراكة أكثر شمولا وتوجها نحو المستقبل تمتد إلى ما هو أبعد من الجهات الفاعلة الحكومية والتجارية لإشراك المواطنين وقادة المستقبل على حد سواء.

يتم تعزيز الذكرى السبعين بشكل رمزي وعملي من خلال مشاركة المملكة العربية السعودية رفيعة المستوى في إكسبو ٢٠٢٥ أوساكا، حيث أثبت الجناح السعودي أنه واحد من أكبر الأجنحة وأكثرها ابتكارا. يسلط الجناح الضوء على التحول الذي شهدته المملكة في ظل رؤية ٢٠٣٠ ويعرض التطورات الاستثمارية والثقافية والتكنولوجية. ومن المتوقع أيضا أن يتضمن شراكات مع شركات ومؤسسات ثقافية يابانية. لا يعمل إكسبو ٢٠٢٥ كعرض فحسب، بل أيضا كمكان للدبلوماسية العامة والمنتديات الأكاديمية وحوارات الأعمال. وهو يتماشى مع جهود اليابان لاستخدام المنصات العالمية لتعزيز الابتكار المستدام والتعاون الإقليمي.

وبالنظر إلى المستقبل، ستستضيف المملكة العربية السعودية معرض إكسبو الدولي القادم في الرياض في عام ٢٠٣٠، بعد التنظيم الناجح لمعرض إكسبو ٢٠٢٠ في دبي. وأعربت اليابان عن دعمها القوي لعرض الرياض ومن المتوقع أن تشارك بشكل هادف. وتؤكد هذه الاستمرارية لدول الخليج التي تستضيف مثل هذه الأحداث العالمية واسعة النطاق دور المنطقة المتنامي على المسرح العالمي. وبالنسبة لليابان والمملكة العربية السعودية، ترمز المشاركة المتبادلة في هذين المعرضين إلى الطبيعة الناضجة للعلاقات الثنائية بينهما وتعكس التزاما مشتركا بالتعددية والتنمية العالمية.

٥. رسم المسار إلى الأمام: تعميق التعاون السعودي الياباني في مشهد عالمي متغير

بينما تتطلع السعودية واليابان إلى المستقبل، تنطوي علاقاتهما الثنائية على إمكانات كبيرة للتوسع عبر القطاعات الناشئة، بينما تواجه أيضا مجموعة من التحديات الاستراتيجية. أحد أكثر المجالات الواعدة للنمو هو التعاون في مجال الطاقة الخضراء. يتماشى التزام اليابان بتحقيق صافي انبعاثات صفرية بشكل وثيق مع استثمارات المملكة العربية السعودية في الهيدروجين والأمونيا والطاقة المتجددة في إطار رؤية ٢٠٣٠. توفر هذه الأهداف المشتركة أرضا خصبة للتعاون في تنمية الطاقة المستدامة. على سبيل المثال، تتعاون المملكة العربية السعودية واليابان بشكل متزايد في مجالات الهيدروجين الأخضر وإزالة الكربون، مما يشير إلى تحول إلى ما هو أبعد من العلاقات التقليدية القائمة على النفط. وتعمل «إينيوس" وأرامكو السعودية حاليا على استكشاف إنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر والوقود الإلكتروني إلى اليابان، مما يعزز الأهداف المناخية للبلدين وتحولات الطاقة.

ويعمل مشروع نيوم كمنصة رئيسية لهذه الشراكة، حيث تحتل اليابان مكانة مستوردة محتملة للهيدروجين المنتج باستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وبالتوازي مع ذلك، تشمل الحوارات الثنائية المنتظمة – مثل منتدى الطاقة الياباني / السعودي – إعادة تدوير الكربون واحتجاز الكربون وتخزينه وتقنيات الوقود النظيف، مما يسلط الضوء على الالتزام المشترك بعلاقة طاقة موجهة نحو المستقبل.

ويمثل التوطين ونقل التكنولوجيا أيضا سبلا هامة لتعميق التعاون. يمكن للشركات اليابانية، المعروفة بتميزها في التصنيع والأتمتة، أن تلعب دورا محوريا في دعم التنويع الصناعي في المملكة العربية السعودية من خلال تطوير سلاسل التوريد المحلية وتعزيز الإنتاجية. في قطاع الرعاية الصحية، يمكن أن تساهم تجربة اليابان مع شيخوخة السكان والتقنيات الطبية المتقدمة وأنظمة إدارة المستشفيات بشكل كبير في جهود المملكة لتحديث البنية التحتية للرعاية الصحية

توجه المملكة العربية السعودية الاستثمار إلى المدن الذكية والذكاء الاصطناعي من خلال مشاريعها العملاقة، بما في ذلك نيوم. تخلق هذه المبادرات فرصا للشركات اليابانية لعرض نقاط قوتها في مجال الروبوتات والتصميم الحضري المستدام والابتكار الرقمي. وفي الوقت نفسه، يوفر قطاع السياحة والخدمات المتنامي – وهو ركيزة ناشئة لاستراتيجية المملكة العربية السعودية لما بعد النفط – لليابان دورا في مجالات مثل التدريب على الضيافة، والحفاظ على التراث الثقافي، وإدارة الفعاليات.

تتماشى استثمارات المملكة في الصناعات الثقافية – بما في ذلك الألعاب والرسوم المتحركة والألعاب الأولمبية الإلكترونية ٢٠٢٧م، القادمة في الرياض – مع ريادة اليابان العالمية في إنشاء المحتوى. يفتح هذا التقارب مسارات جديدة للتعاون في الصناعات الإبداعية والإعلام الرقمي ومشاركة الشباب.

وفي الوقت نفسه، يجب أن تبحر العلاقة في ديناميكيات إقليمية معقدة. لا يزال عدم الاستقرار الجيوسياسي مصدر قلق دائم، لا سيما في ظل تجدد التوترات بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى، مما يشكل مخاطر على أمن الخليج وتدفقات الطاقة وثقة المستثمرين. ويتعين على اليابان، بوصفها مستوردا رئيسيا للطاقة من المنطقة، أن تحافظ على مشاركة دبلوماسية قوية للمساعدة في التخفيف من حدة هذه المخاطر.

كما أن المنافسة الاستراتيجية في الخليج تزداد حدة. حيث تعمل دول مثل الصين وكوريا الجنوبية على توسيع وجودها الاقتصادي والتكنولوجي في المملكة العربية السعودية، مما يخلق ضغوطا تنافسية على الشركات اليابانية في القطاعات الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، يستمر التعقيد التنظيمي والاختلافات في ثقافة الأعمال في تشكيل تحديات تشغيلية. وفي حين أدخلت رؤية ٢٠٣٠ إصلاحات كبيرة لتحسين بيئة الاستثمار، فإن النظم القانونية والإدارية المحلية لا تزال تتطلب تنسيقا أكبر والتزاما طويل الأجل.

علاوة على ذلك، فإن التركيز العالمي المتزايد على المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) يقدم اعتبارات جديدة للشركات اليابانية العاملة في المملكة العربية السعودية. وسيكون ضمان الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق العمال وحماية البيئة والشفافية أمرا ضروريا، لا سيما وأن أصحاب المصلحة العالميين يفرضون مزيدا من التدقيق في مسؤولية الشركات في الخارج.

ولتحقيق إمكانات الشراكة بالكامل، ستحتاج الحكومتان إلى تعزيز التنسيق المؤسسي، والحفاظ على الحوار السياسي الرفيع المستوى، ودعم التعاون المستمر بين القطاعين العام والخاص. توفر أطر مثل رؤية السعودية اليابانية ٢٠٣٠ وإكسبو ٢٠٢٥ أوساكا ومبادرة الأولمبياد الإلكتروني منصات قيمة لتعزيز المصالح المشتركة وإقامة علاقة استراتيجية أعمق وأكثر مرونة.

الخلاصة

تمثل الذكرى السبعين للعلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية واليابان أكثر من مجرد ذكرى. فهي تعكس النضج المطرد للشراكة الثنائية التي صمدت أمام المد والجزر المتغيرة للسياسة العالمية والتحولات الاقتصادية على مدى سبعة عقود. ما نشأ كعلاقة ترتكز على الاعتماد المتبادل على الطاقة توسع إلى إطار استراتيجي شامل يتضمن التجارة والاستثمار والتكنولوجيا، والثقافة، والتعليم، والدبلوماسية. ويؤكد هذا التطور على قدرة البلدين على التكيف مع البيئات الدولية المتغيرة مع ترسيخ روابطهما في المصالح المشتركة والاحترام المتبادل.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن أوجه التكامل بين أجندة رؤية المملكة العربية السعودية الطموحة ٢٠٣٠ وخبرة اليابان في التكنولوجيا والاستدامة والابتكار توفر أرضا خصبة لتعاون أعمق. يمكن للجهود المشتركة في مجال الطاقة النظيفة والتصنيع المتقدم والرعاية الصحية والتحول الرقمي وتنمية الموارد البشرية أن تساهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف الوطنية لكل بلد مع تعزيز مواءمتها الاستراتيجية. سيكون إكسبو ٢٠٢٥ في أوساكا وإكسبو ٢٠٣٠ في الرياض بمثابة منصات عالمية لعرض هذا التعاون، مما يسمح لكلا البلدين بتسليط الضوء على رؤيتهما للتحديث والشمولية والمشاركة العالمية. وفي الوقت نفسه، ستعزز التبادلات الشعبية – من خلال التعليم والسياحة والدبلوماسية الثقافية – الأسس المجتمعية للعلاقة وتضمن استمراريتها عبر الأجيال.

ومع ذلك، سيتعين على هذه الشراكة أن تظل مستجيبة للتحديات الخارجية، بما في ذلك التقلبات الإقليمية، وعدم اليقين المتعلق بالاقتصادي العالمي، وتكثيف المنافسة من الشركاء الاستراتيجيين الآخرين.

من خلال مواءمة تعاونهما مع قيم الاستقرار والابتكار والمشاركة العالمية البناءة، فإن المملكة العربية السعودية واليابان في وضع جيد لرسم شراكة استشرافية تتسم بالمرونة وذات صلة في تشكيل النظام الإقليمي والدولي في القرن الحادي والعشرين.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre
Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center
Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64